



تقرير دولي: العالم يحتاج 48 تريليون دولار لتلبية الطلب على الطاقة

الاستثمارية السنوية، بينما تذهب حصة مماثلة من الاستثمارات في شبكات نقل الطاقة وتوزيعها. وأشار التقرير إلى أن الغالبية العظمى من الإنفاق الاستثماري، اليوم، التي تفوق تريليون دولار، توجه لعمليات الوقود الأحفوري «الفحم، النفط، الغاز»، سواء ما يتعلق منها بالاستخراج والنقل للمستهلكين، أو تكرير النفط الخام، وصولاً إلى المشتقات النفطية، أو بناء محطات كهرباء تعمل بالفحم والغاز. ويركز التقرير على أهمية أسواق النفط في الشرق الأوسط، على المدى الطويل، فضلاً عن إبرازه العقبات التي يمكن أن تحول دون الاستثمار في المشروعات الأولية للنفط بالمنطقة، والتي يجب أن تتم في الوقت المناسب، لتجنب اختناق الأسواق، وارتفاع أسعار النفط بمجرد بدء ارتفاع المعروض البترولي من خارج أوبك، خلال العقد الثاني من القرن الجاري.

النفاذ، بشكل مستقر، إلى مصادر تمويل طويلة الأجل، ولا يجب اعتبار أي من هذه الأمور أمراً مفروغاً منه». وأضافت «دير هوفن»، أن هناك خطراً حقيقياً بحدوث عجز، إلى جانب التأثير على أمن الطاقة الإقليمي أو العالمي، فضلاً عن المخاطر الناشئة عن سوء توجيه الاستثمارات، الناتج عن عدم تضمين الآثار البيئية بشكل صحيح لدى احتساب الأسعار. وأضاف التقرير أن بيانات، جمعت حديثاً، تكشف أن الاستثمار السنوي، لتأمين إمدادات الوقود والكهرباء، زاد بأكثر من الضعف بالأسعار الحقيقية، منذ عام 2000، مع تضاعف الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، أربعة أضعاف خلال نفس الفترة، بفضل السياسات الحكومية الداعمة. وقال التقرير إن مصادر الطاقة المتجددة، جنباً إلى جنب مع الوقود الحيوي والطاقة النووية، تشكل الآن حوالي 15% من التمددات

* قالت وكالة الطاقة الدولية، إن تلبية حاجة العالم المتزايدة للحصول على الطاقة تتطلب ضخ استثمارات بأكثر من 48 تريليون دولار حتى عام 2035م. وذكرت وكالة الطاقة الدولية في تقرير أصدرته أمس الثلاثاء، أن الاستثمار السنوي في إمدادات الطاقة حالياً، والذي يبلغ 1.6 تريليون دولار، يحتاج إلى الارتفاع بشكل مطرد، خلال العقود القادمة، ليصل إلى تريليوني دولار سنوياً. وأشار التقرير إلى أن الإنفاق السنوي على كفاءة الطاقة، الذي يقاس مقابل خط الأساس لعام 2012م، يتعين أن يرتفع من مستوياته عند 130 مليار دولار، حالياً، إلى أكثر من 550 مليار دولار بحلول عام 2035م. وقالت المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، «ماريا فان دير هوفن»: «إن موثوقية واستدامة نظام الطاقة المستقبلي تعتمد على الاستثمار.. لكن هذا لن يتحقق ما لم يتم وضع أطر لسياسات ذات مصداقية، وكذلك

معارك طاحنة شرقي أوكرانيا وروسيا تصفها بالجرائم

أوباما يطلق مبادرة لتعزيز الوجود العسكري بأوروبا الشرقية

فيها قذائف هاون وقاذفات صواريخ بين حرس الحدود وانفصاليين مواليين لروسيا في لوغانسك (شرق). وأشار حرس الحدود إلى إصابة ثمانية من عناصرهم بجروح ومقتل خمسة انفصاليين. وبعد المواجهات، نددت وزارة الخارجية الروسية بـ"جريمة" ترتكبها السلطات في كييف "ضد شعبها". من جهتها، أعلنت الولايات المتحدة الاثنين أن لديها "اثباتاً" بأن روسيا تواصل السماح بمرور "مقاتلين". هذا وقد اصطدم مشروع قرار قدمته روسيا الاثنين لمجلس الأمن الدولي يتناول خصوصاً إقامة "ممرات إنسانية" في شرق أوكرانيا حيث تتواصل مواجهات عنيفة بين الجيش انفصاليين مواليين للروس، بانتقادات من الغربيين.

وينص مشروع القرار الروسي الذي اطلعت عليه وكالة الصحافة الفرنسية على "الوقف الفوري للعمليات العدائية" في الشرق الانفصالي ويحض المتحاربين على "احترام وقف إطلاق النار". وينص أيضاً على إقامة "ممرات إنسانية" للسماح للمدنيين الذين يرغبون بمغادرة مناطق القتال والسماح بتوزيع المساعدات الإنسانية من دون أية عوائق.

السوفياتية. وترتدي هذه الاحتفالات طابعاً خاصاً على خلفية الأزمة الأوكرانية. وسيحضر أيضاً إلى وارسو الرئيسان الفرنسي فرنسوا هولاند والألماني يواخيم غوك إضافة إلى العديد من القادة السياسيين من وسط وشرق أوروبا. كما يشارك الرئيس الأوكراني المنتخب بيترو بوروشنكو، في هذه الفعالية في أول زيارة له إلى الخارج منذ انتخابه في 25 مايو بتأييد 54% من الأصوات. وفي إشارة إلى الدعم القوي للحكومة الجديدة في أوكرانيا، سيلتقي أوباما بوروشنكو اليوم، الذي يمكن أن يتباحث معه حول مساعدة عسكرية أميركية إلى أوكرانيا.

وفي إشارة أخرى إلى الدعم الغربي، أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابريوس أنه سيتوجه إلى كييف لحضور مراسم تنصيب بوروشنكو. وأعلن مساعد وزير الدفاع الأميركي ديريك شوليه خلال زيارة إلى كييف الاثنين أنه يتباحث مع السلطات الأوكرانية حول تقديم "مساعدة بقيمة 18 مليون دولار إضافة إلى تعاون على المدى الطويل من أجل تعزيز البنى الدفاعية الأوكرانية". وستجري الاجتماعات على خلفية توتر سياسي وغداة معارك استخدمت

عواصم/ وكالات اقترح الرئيس الأميركي باراك أوباما أمس في وارسو التي وصل إليها في إطار جولته الأوروبية مبادرة بقيمة مليار دولار لتمويل نشر مزيد من القوات البرية والجوية والبحرية الأميركية في دول "الحلفاء الجدد" في أوروبا الشرقية وسط مواجهة بين الشرق والغرب بسبب الأزمة الأوكرانية.

وقال البيت الأبيض ان "مبادرة طمأنة أوروبا" التي يجب ان تحظى بموافقة الكونغرس، تنص على نشر قوات أميركية جديدة جوية وبرية وبحرية في أوروبا الشرقية. كما يفترض ان تساهم في بناء قدرات الدول غير الأعضاء في حلف الناتو، بما فيها أوكرانيا وجورجيا ومولدافيا، بحيث تعمل مع الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين لبناء دفاعاتها.

وقال أوباما بعدما تفقد وحدة مشتركة من طيارين عسكريين بولنديين وأميركيين في مطار وارسو "التزامنا بأمن بولندا وأمن حلفائنا في أوروبا الوسطى والشرقية يشكل حرجاً زاوية لأمننا، وهو لا يمس".

ويشارك أوباما في الذكرى الـ 25 للانتخابات الديموقراطية الأولى في بولندا الدولة السابقة ضمن الكتلة

